

الطائفية

الكلام في موضوع الطائفية ، هو كلام يشمل إيديولوجية و سبولوجية الجماعات و الفئات التي تعيش في موقع أو محيط جغرافي معين ، فلا يمكن انتقاء الطائفية و بحثها دون الاطلاع على عقيدة و مبادئ و معتقد كل مجموعة . و خاصة إذا تعددت هذه الجماعات في منطقة معينة من العالم ، حيث تصبح الطائفية موضوع حساس و معقد مثل منطقتنا الشرق أوسطية ، بينما نجد ذلك أقل تعقيداً في الغرب المتقدم لعدم تعدد فئاته البشرية ضمن معتقدات متناقضة ، لكن بالرغم من ذلك نجد أن الدول الغربية قد فصلت المعتقد الديني عن نظامها السياسي ضمن قانون يحمي مجتمعها من أي تفرد ، و الحكومات الغربية تقوم بدعم و حماية قوانينها المدنية و هذا يوفر الاستقرار الإيديولوجي و يعطي كل صاحب حق حقه دون كبت أو حرمان أي فرد من أفراد مجتمعها .

ولدخول إلى موضوع الطائفية في بلدنا لبنان الواقع في محيط من العالم الإسلامي علينا أن نستوضح ولو بشكل سريع بعض المعتقدات التي تنتمي إليها الفئات التي تعيش ضمن وطننا و محيطه :

لنبدأ ببحث الفئة المسلمة على أنها الأكثرية في العالم الشرق أوسطي . نجد في الإسلام ترابط بين الدين و القضايا الأخرى لا يمكن فصلها بأي شكل لأن ذلك في عقيدة المسلم الدينية كسر لشريعة الله . الإسلام دين و دولة : الشريعة عند المسلم هي : مجموعة القوانين الإلهية التي إذا قبلها إنسان أصبح مسلماً و المسلم هو الإنسان الذي يطيع أوامر الشريعة باعتبارها أوامر ملزمة ، بمعنى أنها تجسيد لإرادة الله التي ينبغي للمرء أن يعيش بموجبها في حياته الخاصة و الاجتماعية . أن القرآن الكريم مصدر الشرع و دليل حياة الإنسان الواقعية و مصدر المعرفة التي تستأثر بالحياة العقلية و الفكرية . القرآن الكريم عالم قائم بذاته و هكذا فإن فصل السياسة عن الدين مناقض أساساً للإسلام و عدل الإسلام عن المجالات الإنسانية الأخرى الغير دينية هو بمثابة اعتراف بسلطة جديدة غير سلطة الله . مما يعتبر مناقضاً لمبدأ التوحيد ، إذ لا يمكن توحيد المجتمع إلا باسم الإسلام و بواسطة شخص يتمتع بالصفات الدينية " الإسلامية " .

هذا المفهوم الواضح : دين حياة و دين اجتماع و اقتصاد و دين وطنية لا يقبل المساومة بالنسبة إلى الشرع الإلهي . ليس هناك مساواة بين المسلم و غير المسلم فإن غير المسلمين تقتصر حريتهم في الإسلام على حرية الضمير ضمن حدود الشرع الإسلامي .

من هنا الحقيقة الأساسية الجوهرية ، و هي أن المسلمين في لبنان عندما يطرحون مبدأ الحكم الوطني ألا ماروني و القائم على – العدل و المساواة إنما يفعلون ذلك كحل وسط أما الحل الأساسي ، فهو الدعوة لإقامة حكم إسلامي في لبنان . فالدين الإسلامي " هو دين قتال في سبيل الله " إذا اقتضى الحال ذلك التناقض الرئيسي الذي من شأنه أن يكون محور المشكلة هو استحالة انسجام المسلم مع شرع الدولة بحالتها اللبنانية ، هو في أن الدعوة المحمدية لا تعرف الوطنية بالمعنى الحديث . الوطن معنوي كما الدين في الإسلام، و المسلم أخو المسلم أينما كان و لاء المسلم لا يمكن أن يكون إلا للأمة الإسلامية فوطن المسلم ليس له حدود جغرافية هو يمتد مع العقيدة الإسلامية . وهناك أكثر من شاهد على بحثنا المتواضع السريع سجلها التاريخ الحديث و المعاصر تثبت المفهوم الطائفي لدى المجتمع المسلم و عدم التساهل في هذا الموضوع ، و على من يحب أن يتأكد ، ويتوسع من تلك الحقائق ما عليه إلا البحث في بعض القضايا العالمية على سبيل المثال لا الحصر قضية الحروب في أفريقيا من السودان إلى أوغندا إلى ما يدور بين أثيوبيا و أريتريا و الحرب الأخيرة في البلقان و الشيشان .

يتبين من مجمل المواقف التي أخذها المسلمون ، قبيل اندلاع الحرب اللبنانية أنهم كانوا يهدفون إلى تحقيق مبدأ جعل " الحاكم مسلماً " في لبنان عن طريق إلغاء " الطائفية السياسية " المعتمدة من خلال " الميثاق الوطني " كمرحلة أولى على أن يصار فيما بعد إلى تثبيت الرئاسة للمسلمين بصفتهم " الأكثرية العددية " فهم يتبعون مبدأ " خذ و طالب " الذي عبر عنه الرئيس عبد الله اليافي في اجتماع قمة عرمون المنعقد بحضور عبد السلام جلود ، رئيس وزراء ليبيا في 17 أيار 1976 . إذ قال رئيس الوزراء الأسبق : " لا بأس من أن نقبل بالشيء الموجود ثم نطالب بالأكثر . وقال المفتي حسن خالد رحمه الله ضمن المبدأ نفسه : الإصلاحات هي القضايا المشتركة التي تفرض لنا نصراً مرحلياً ، و كان سماحته قد صرح علناً بأن في رأس المطالب الإسلامية " إلغاء الطائفية السياسية و هو أن تكون الرئاسة للأكثرية و حتى و لو كانت الأغلبية شيعية . الشرط أن يكون الرئيس متجاوباً مع المطالب الشعبية و الوطنية و الإسلامية " .

و من أبرز المعضلات التي واجهت الحل العادل بين المسيحيين و المسلمين خلال الحرب اللبنانية ، أن المسلمين ، الذين كانوا يطالبون بإلغاء " الطائفية السياسية " كانوا في الوقت نفسه ، يرفضون العلمنة مما كان يخلق لدى المسيحيين و الاقليات الأخرى خوفاً على المصير .

المشكلة التي يحدثها الدين الإسلامي بالنسبة لعلاقة الدين بالدولة هي في الواقع غير موجودة في المسيحية . فالمسيح وضع أساس الفصل بين الدين و الدولة : " أعطوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله " . وقد بلغ استقلال الدين المسيحي عن السياسة درجة أصبح فيها من الممكن كما أعلن روجه غارودي ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي سابقاً : " أن يكون المرء مسيحياً و ماركسياً ، بل لا اعتراض لديه في أن يصل أحد المؤمنين المسيحيين إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ، و هذا موجود في مجتمعنا اللبناني في الأحزاب العقائدية مثل الحزب الشيوعي و القومي و حزب البعث أكثر مطلقياً و قادتها هم من المسيحيين ، فصار مألوفاً أن نسمع عن حوار ماركسي مسيحي مثلاً ، و عن مواقف مشتركة تجاه قضايا كثيرة من قضايا العالم و المثال على ذلك الحوار و القات بين الماركسي المشهور فيدال كاسترو و البابا يوحنا بولس الثاني . و قد ألتزم مسيحيو لبنان ، من موارنة و غير موارنة ، بهذا التطور الطبيعي ، من مواقف الشيخ بيار الجميل الشهيرة ما جاء في رسالته التي وجهها إلى المسلمين في 24 تموز 1976 : " إن حدود الأوطان لم تكتب في الإنجيل و القرآن و ليس من حق المسيحيين و المسلمين أن يختلوا بسبب الله ، بل من واجباتهم أن يتحدوا معه ، بوصفه قبل أن يزع البشر باسمه في صراعاتهم على الأرض ، الخير المطلق و الجمال المطلق و المحبة المطلقة . و بالاستناد إلى بيان المونسنيور روشانو ، أمين عام " الأمانة العامة الروحانية لغير المسيحيين " أن البحث جار عن : إنسانية مشتركة " هذه الرغبة في الحوار ترتدي أهمية خاصة في منطقتنا : الشرق الأوسط ، حيث العلاقات بين المجتمعين المسيحي و المسلم قائمة منذ عصور عدة ، منذ ظهور الإسلام ... ففي الواقع ، بوسع الجميع إدراك أن المسيحية و الإسلام قد ولدا في الشرق الأوسط و هكذا يكون المجتمعان المسيحي و المسلم متساوين في أصالتهما الشرقية . و يكون من مصلحة المسيحية الشرقية ، بل من ضرورتها ، أن تكون رائدة حوار مع الإسلام " . هذا الواقع الإيديولوجي المسيحي ، لم يتمكن من الثبات في لبنان ، بسبب تعارض الشرع الإسلامي معه ، مما خلق واقعاً خطراً بالنسبة للمسيحيين الذين وجدوا أصلاً في لبنان بحكم هروبهم عبر التاريخ و اتهاضهم قبل الإسلام و حتى بعد سيطرة الإسلام على مناطق الشرق الأوسط التي يشكل فيها المسيحيون اقلية غير قادرة على المطالبة بحقوقها تتعرض لجمعها لمقاييس تمييزه . و إذا كانت قوانين الشرع الإسلامي كدفع الجزية و التعرض للإذلال لا تطبق قانوناً بحق تلك الاقليات ، فإن العوائد المتبعة من قبل الهيئات الرسمية ، جرت بأن يكلف هؤلاء المسيحيون بشكل أو بآخر ، دفع ما يوجبه الدين الإسلامي كلما مكن الطرف السلطات من ذلك . فإن المسيحيين كانوا دائماً يسعون إلى الحوار في هذا الشرق الظالم و المظلم ، و حتى في أقصى الأوقات الصعبة ، وإن أبرز القادة المسيحيين ، القائد التاريخي للقوات اللبنانية الرئيس بشير الجميل أعلن عام 1979 في ذكرى لبعض الشهداء الذين سقطوا في المعارك ، و ذلك في معهد الرسل في جونية ، تعليقاً على الثورة الإسلامية في إيران و ما رفقها من أزمات بين الولايات المتحدة الامركية و الجمهورية الإسلامية في إيران ، حيث قال : يخطئ الامركيون في تدخلهم بالقضايا الداخلية لأي شعب الذي من حقه أن يخطر طريقة عيشه حسب معتقده و تفكيره هو . ليعود و يوضح في عام 1982 و قبل ساعات من اغتياله حيث قال : لبنان ليس وطنناً مسيحياً بل الأكيد انه وطن للمسيحيين و لغيرهم لكن على هذا الأخر أن يقبل بلبنان و وطنناً نهائياً له .

هذه الأوضاع الخاصة التي يعيشها المسيحيون في الشرق الأوسط عبر تاريخ مديد تلا الفتح الإسلامي و توسعه جعلت المسيحيين في لبنان يتمسكون باستقلال بلدهم عن العروبة ، و ببعض الامتيازات التي من شأنها المساعدة في درء الخطر المتربص . إنه خطر فقدان الكيان ، و فقدان الحقوق الإنسانية البديهية و لقد عانى المسيحيون اللبنانيون منذ ظهور الإسلام ، الأمرين في سبيل المحافظة على ذلك الكيان و تلك الحقوق ... و تمكنوا ، بالبذل و الصلابة و القتال و تفتيت الصخر و اقتناص العيش القاسي و معاناة شتى الصعاب عبر عصور قاسية طويلة ، من حفظ كيانهم و حقوقهم ، عندما كانت حقوق الإنسان لا تزال متأرجحة بين مفاهيم الحق و مفاهيم القوة ... فكيف بهم اليوم وقد أضحي من الشرع العالمي أن يكون للإنسان حقوقه . إلا أن الشرائع ... حتى و أن كانت عالمية ، و يكاد المراقب يقول : خاصة متى كانت منبثقة عن الأمم المتحدة ... ما زالت تبدو و كأنها ذات وجهين : وجه نظري و وجه عملي ... مما يجعل في الواقع حقوق الإنسان مبنية على موقع ذلك الإنسان بالنسبة لاعتبارات عدة ... و كثيراً ما يدفع إنسان ثمن حقوق إنسان أخر ، موقفاً إستراتيجياً أو موقفاً سياسياً ، أو أي شيء أخر ، حتى و إن كان ذلك الشيء مستقبلاً لشعب و حاضره و ماضيه و أمانيه و دم أبرياء

من هنا علينا أن نوضح أن فوز الموارنة برئاسة الجمهورية اللبنانية عام 1943 لم يكن هبة من أحد ، الانتداب الفرنسي لم يسلم الموارنة الحكم في لبنان استرضاءً لهم – لو لم يستحق الموارنة ذلك لما وصلوا إليه ، إن كفاحهم

الطويل لأكثر من ألف و ثلاث مائة سنة هو الذي أوصلهم إلى ذلك ، و عند بلوغهم هذا الهدف لم يستأثروا بالحكم ، بل سعوا و ناضلوا مع جميع الطوائف اللبنانية و تقاسموا حكم البلاد معها ، إن مشروع لبنان كوطن لم يكن وليد الانتداب الفرنسي إن الجهود و التضحيات التي قام بها الموارنة منذ نشؤهم و تنظيم مجتمعهم على يد بطريركهم الأول مار يوحنا مارون عام 685م مروراً بتاريخ طويل من العذاب و الاضطهاد و المحن حيث دفع الموارنة ضريبة سباتهم الكثير من الشهداء و التهجير و القمع ، حتى وصل ذلك في عهد المماليك إلى استشهاد البطريرك دانيال الحدشيتي عام 1282 ، و تكرر ذلك بعد مائة عام تقريباً حيث استشهد البطريرك جبرائيل من حجولا عام 1367 . و بالرغم من كل ذلك نرى أن الموارنة كانوا دائماً دعاة حوار و الدليل أنهم انتشروا في جميع الربوع اللبنانية و تعابشوا مع جميع الطوائف في الشوف و الجنوب و البقاع ، فنقلوا إلى تلك المناطق حضارتهم المسيحية المرتكزة على المحبة و التسامح ، فأنشؤا المؤسسات التربوية التي إحتضنت أبناء الطوائف المسلمة إلى جانب أبنائها ، بينما نلاحظ عدم وجود ذلك من قبل الطوائف الأخرى حيث يقتصر التعليم ضمن نظامها الطائفي المرتبط بالقرآن الكريم حيث يتعذر البحث مع أصحاب العقائد الأخرى .

و أننا نلاحظ بعد انتهاء الحرب اللبنانية الأخيرة ، و إقرار وثيقة الطائف التي تتضمن في إحدى بنودها موضوع الطائفية في لبنان بأن هذا الموضوع ظل مطروحاً في الظل دون بحثه في العلن و قد ردد الرئيس السابق الياس الهراوي مراراً ما قاله البطريرك مار نصر الله بطرس صفير بأن إلغاء الطائفية يجب أن يكون في النفوس قبل النصوص ، و هناك الكثير من الأبحاث التي تتناول هذا الموضوع ، سنكتفي لعدم الخوض بكثير من الوثائق بما جاء منذ سنتين على لسان رئيس حزب الكتائب السابق منير الحاج في موضوع هدفية و منهجية إلغاء الطائفية السياسية حيث قال : أنني و أن كنت في اقتناعي الوطني ضد مبدأ الإلغاء ، لأنه يناقض الاسس التي قام عليها لبنان التاريخي و يتصدى بالتالي مباشرة لمبرر وجوده ، و لاقتناعي أيضاً بأن لا داعي للحياء بصيغة سياسية تترجم ضمائر الناس و وجدانهم العقدي و هي صيغة اعتمدها شعوب راقية و قد ضمننت و ما زالت تضمن استمرارها و استقرارها و تفاعلها المثالي .

و على أمل بلوغ نظاماً سياسياً مسؤولاً يحترم حرية و معتقد كل فرد من أفرادها تحت مظلة القانون دون سيطرة فئة على أخرى نختم بحثنا المتواضع و السريع هذا ، آميلين على من أحب الولوج و الغوص في هذا الموضوع عدم الانتقائية و التفرد ، بل البحث الدقيق في مجمل الوثائق و الأبحاث التاريخية و الدينية لجميع الفئات المرتبطة في نظام أو وطن معين . .

طلاب القوات اللبنانية
الجامعة اللبنانية